الاقتصادية

PUBLICATION	Al Eqtisadiah	الإقتصادية	الصحيفة
DATE	14.07.2008	11.07.1429 هـ	التاريخ
PAGE	14	14	الصفحة
SECTION	Coverage	تغطية	القسم

«هارفارد» تعلن إطلاق حوار القيادات بمشاركة رؤساء شركات سعودية وعالمية

الإعلان عن جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة

محمد الهلالي وعبد الهادي حبتور من جدة

أطلقت الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة الملك خالد الخيرية أمس جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة وذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقدته الهيئة أمس الأحد في فندق هيلتون جدة لتدشين مؤشر التنافسية المسؤولة برعاية جريدة "الاقتصادية".

كما تخلل المؤتمر الإعلان عن مبادرة جامعة هارفارد لإطلاق حوار القيادات السعودية حول آليات رفع التنافسية المسؤولة بين الشركات السعودية.

ووقع الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير نائب رئيس مجلس الأمناء لمؤسسة الملك خالد الخيرية وعمرو بن عبد الله الدباغ محافظ الهيئة العامة للاستثمار اتفاقية إطلاق جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة، التي ستمنح خلال حفل افتتاح منتدى التنافسية الدولي في كانون الثاني (يناير) 2009 لأفضل ثلاث شركات سعودية في مجال التنافسية المسؤولة، وذلك بناء على المعايير المعتمدة في المؤشر.

كما وقعت الهيئة اتفاقية مع جامعة هارفارد لإطلاق حوار القيادات في المسؤولية الاجتماعية للشركات بحضور البروفيسور جين نيلسون مديرة مبادرة جامعة هارفارد للمسؤولية الاجتماعية، حيث تم خلال المؤتمر إعلان كلية كندي في جامعة هارفارد عقد منتدى حوار القيادات في قطاع المسؤولية الاجتماعية، الذي يضم نخبة من القيادات السعودية والعالمية، بهدف تبادل الخبرات واستعراض أبرز التجارب الناجحة في تطبيقات التنافسية المسؤولة وبمعقد المنتدى على مرحلتين، الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، والثانية في كانون الثاني (يناير) من العام المقبل 2009.

هذا وقد حضر المؤتمر عبد الوهاب الفايز رئيس تحرير جريدة "الاقتصادية" (الشريك الإعلامي للمبادرة) ومسئولون من مؤسسة ACCOUNTABILITY المتخصصة في وضع وتصميم مؤشرات التنافسية المسؤولة للشركات، إلى جانب الشريك المحلي شركة تمكين للاستشارات التنموية والإدارية والمتخصصة في الاستثمارات وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، الجهتين اللتين قامتا بإعداد معايير مؤشر التنافسية المسؤولة.

عرض المؤشر وآليات عمله وكيفية تطبيقه للقطاع الخاص

جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة تتويجا لمؤشر التنافسية المسؤولة الهادف إلى وضع إطار عام لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات السعودية، الذي سبق إطلاقه من قبل الهيئة العامة للاستثمار نتيجة توصيات منتدى التنافسية الدولي الثاني الذي عقد بداية هذا العام، وتم خلال الفترة الماضية التعاون مع عدد من الخبرات العالمية والمحلية المتخصصة من أجل الاستفادة من المعايير العالمية الملائمة لمتطلبات المسؤولية الاجتماعية في المملكة، وسيتم تنظيم ثلاث ورش العمل تبدأ اليوم الاثنين في جدة والثلاثاء في الرياض والأربعاء في الدمام تشارك فيها الشركات السعودية، وذلك لإلقاء الضوء على فوائد تطبيقات المسؤولية الاجتماعية للشركات اجتماعيا واقتصاديا، وكذلك التعرف على تفاصيل المؤشر وآليات عمله وكيفية تطبيقه وتقدم ورش العمل المساعدة للشركات على تقييم نفسها، ومن ثم تطبيق أفضل المعايير لرفع مستوى أداء الشركات وكفاءة موظفيها والمجتمع التي تعمل به.

الأمير فيصل بن خالد: مؤشر التنافسية يجسد عمليا توجه الجائزة

وقال الأمير فيصل بن خالد في كلمة ألقاها خلال المؤتمر الصحافي: إن مؤسسة الملك خالد الخيرية قامت على فلسفة العمل الخيري المبني على دعم المبادرات الجادة التي تسهم في نمو المجتمع.

وأضاف قائلا: "إننا إذ ندعم هذه الجائزة فإننا نعلم أنها ستحقق بإذن الله، أهداف القيادة الرشيدة لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين التي جعلت التنمية المستدامة من أهدافها الكبرى، وتدشين جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة هذا اليوم ما هو إلا مسعى للسير في الاتجاه نفسه".

وأوضح الأمير فيصل أن مؤسسة الملك خالد الخيرية عندما أعلنت في عام 2004م تأسيس جائزة الملك خالد، وأكدت فروعها في عام 2007، إنما كانت تهدف إلى ترسيخ المعايير الدقيقة في منح الجائزة لمستحقيها، وكان من بين فروع تلك الجائزة المقترحة "فرع المسؤولية الاجتماعية"، ولكن ونحن نضع المعايير الخاصة بمنح الجائزة استجد على الساحتين المعرفية والتطبيقية متغيرات جديدة، فهي الساحة المعرفية تطورت مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لتتطوعية إلى برامج مجدولة من التنافسية المسؤولة، وعلى الساحة التطبيقية تطورت معايير القياس لأداء الشركات والمؤسسات فأصبحت التنافسية المسؤولة ركيزة أساسية من ركائز تقييم المجتمع والمساهمين.

> مؤسسة الملك خالد: شعارنا «فعل الخيرات لأهلنا وفي وطننا»

فالتقت أهداف مؤسسة الملك خالد في مكافأة فاعلي الخيرات مع توجهات الهيئة العامة للاستثمار في مواكبة مستجدات المعرفة والتطبيق، فأصبحت الجائزة في هذا المجال تحمل اسم "جائزة الملك خالد للتنافسية المسؤولة"، وأصبحت الهيئة العامة للاستثمار عينا وعونا لنا في تطبيق المعايير العالمية للتنافسية المسؤولة، فشعارنا في مؤسسة الملك خالد هو فعل الخيرات لأهلنا وفي وطننا سيرا على نهج النبي، صلى الله عليه وسلم، حين قال "خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي"، وعمل الهيئة العامة للاستثمار يتمثل هو الآخر في جلب الخير والاستثمار لوطننا وأهله.

وعبر عن سعادته بإطلاق المؤشر، موضحا أن مؤسسة الملك خالد لم تتردد في دعم مبادرة المؤشر لإيمانها العميق بأنها تأتي في سياق تحقيق الأجندة الوطنية الحالية والمستقبلية، ومؤكدا أهمية دور القطاع الخاص في دفع مسيرة التنمية، مضيفا بأن مؤشر التنافسية المسؤولة للشركات يستطيع أن يجسد عمليا وبشكل علمي هذا الدور.

عمرو الدباغ: إطلاق المؤشر يساعد على خلق بيئة تنافسية مسؤولة

من جهته، أكد محافظ ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار عمرو الدباغ بأن أطلاق مبادرة التنافسية المسؤولة سيساعد على خلق بيئة تنافسية مسؤولة وفاعلة بين الشركات السعودية، كما يساعد على وضع إطار لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات تلبي احتياجات السوق والمجتمع ضمن معايير عالمية، مضيفاً: "نحن ندرك الدور المهم الذي تلعبه شركات القطاع الخاص في تعزيز القيمة الاجتماعية والبشرية، الأمر الذي يعزز القدرة التنافسية للمملكة. وتابع قائلاً: "جاء إطلاق مؤشر التنافسية المسؤولة لكي يساعد القطاع الخاص على تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ولبوكد أهمية تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين بيئة الاستثمار في المملكة بما يخدم الاقتصاد الوطني والمجتمع السعودي، وفي إحراز المملكة مواقع متقدمة في تقارير التنافسية الدولية".

وأشار محافظ الهيئة العامة للاستثمار إلى أنه ستكون خطة العمل العامة للمشروع على ثلاث مراحل، بحيث يتم خلال المرحلة الأولى عقد ورش العمل المتخصصة لمناقشة معايير مؤشر التنافسية المسؤولة بين الشركات السعودية والتعريف بأهمية المؤشر وتنتهي هذه المرحلة مع نهاية تموز (يوليو)، حيث تبدأ المرحلة الثانية والمعنية بمقابلة رؤساء جميع الشركات المؤهلة للدخول في المؤشر، لينتقل فريق العمل في تشرين الثاني (نوفمبر) للمرحلة الثالثة حيث يقوم بتحليل المعلومات وصياغة وبناء المؤشر.

من جهته، أوضح عبد المحسن البدر المدير التنفيذي لمنتدى التنافسية الدولي والمشرف العام على مبادرة التنافسية المسؤولة، أن هذه المبادرة التاريخية بكل المقاييس، لم تكن جهد الهيئة العامة للاستثمار وحدها، بقدر ما كان ترجمة عملية لتضافر الجهود الوطنية والدولية لإنجاز عمل حضاري على هذا القدر من الأهمية، واستمرار لكل المبادرات الوطنية الأخرى التي تحظر المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومبادرة التنافسية المسؤولة هي نتاج ورش عمل واجتماعات شارك فيه عدد من المؤسسات الحكومية والأهلية وعدد من الجامعات في سبيل بلورة مشروع المبادرة وتحديد الأولويات لحاجة المملكة في هذا المجال، وبعد تحديد المعايير التي تصل إلى سبعة قطاعات رئيسية وأربعة قطاعات فرعية تصل إلى 28 معيارا مختلفا، تم اختيارها من خلال مقابلة ست شركات للتأكد من مناسبة المعايير والآلية وقبولها لدى القطاع الخاص.

ومن يوم غد، يأتي الدور تعالي، ستبدأ المرحلة الأولى من ورش العمل لإلقاء الضوء على الفوائد المسؤولية الاجتماعية على المملكة اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك للتعريف بتفاصيل معايير المؤشر والتدريب على آلية العمل به، ومما يزيدنا تفاؤلا بمستقبل هذه المبادرة هو الاهتمام الكبير الذي أبدته الشركات خلال الأيام القليلة الماضية للمشاركة في هذه الورش.

وتعليقا على مشاركة جامعة هارفارد في مبادرة التنافسية المسؤولة، قالت البروفيسور جين نيلسون مديرة مبادرة جامعة هارفارد للمسؤولية الاجتماعية في كلية كينيدي، إن حوار القيادات التنافسية المسؤولة التي ستعقده جامعة هارفارد مع الهيئة العامة للاستثمار في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، يركز على العلاقة بين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية والتنافسية للوصول إلى مفهوم التنافسية المسؤولة، إضافة إلى برنامج البحث والتدريب المصاحب، وذكرت البروفيسور نيلسون أن هناك برنامجا معدا يشتمل على إشراك الشركات السعودية والجامعات في هذا الحوار، وستقوم هارفارد ببدعوة شركائها من الشركات العالمية لحضور هذا الحوار بهدف فتح المجال أمام الشركات لتبادل أفضل الممارسات في هذا المجال، وختمت بالقول إن عددا من الجهات العالمية أكدت مشاركتها في هذا الحوار مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنتدى أمير ويلز لقادة الأعمال العالمي.

الأمير فيصل بن خالد وعمرو الدباغ وعبد الوهاب الفايز وعبد المحسن البدر وأسيا آل الشيخ وممثلا جامعة هارفارد بعد توقيع الاتفاقية. تصوير عبد الله بازهير - «الاقتصادية»

في المؤتمر الصحافي

فيصل بن خالد: ليس هناك تضارب بين الجائزة والجوائز الأخرى

الدباغ: نسعى لتحسين تصنيف المملكة في جذب الاستثمارات عالميا

"الاقتصادية" من جدة

أعلن الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير نائب رئيس مجلس الأمناء لجائزة الملك خالد، في مؤتمر صحافي عقب توقيع مراسم الجائزة أن المبادرة تهدف إلى تقييم الأداء ولها دور مهم في تطوير أداء الشركات والمؤسسات الوطنية، مؤكدا أن الجائزة تهدف إلى تحقيق غايات نبيلة وستكون حافزا للتطوير ولتجسيد التراكم.

وحول مدى تطابق جائزة نوبل مع جائزة الملك خالد، قال الأمير فيصل نائب رئيس مجلس الأمناء: أن جائزة الملك خالد تصب أساسا في الوطن والمواطن وجائزة نوبل تختلف في توجهاتها عن جائزة الملك خالد التي تركز على المواطن السعودي، وهي من الوطن للوطن وشعارها (خيركم خيركم لأهله)، وتساعد الجائزة على تطوير المجتمع المحلي، كما أن المؤسسة أطلقت العديد من البرامج الأخرى التي تصب في هذا الإطار.

وفي رد على سؤال لـ "الاقتصادية" حول تضارب الجائزة في أهدافها مع كثرة الجوائز التي تمنح للشركات، أوضح الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير قائلا: "نحن في المؤسسة سوف يكون تركيزنا التام في داخل المملكة وفي جميع المناطق، وهذا هو الهدف الرئيس حيث تم توقيع الاتفاقية مع الهيئة العامة للاستثمار، وهي الواجهة الجادية للاستثمار من الخارج وخلق الشراكات مع الشركات الوطنية، مشيرا إلى أن توجهات الجائزة لا تتضارب في أهدافها مع الجوائز الأخرى وهي جائزة فريدة ولا يوجد لها مثيل.

وفي رد على سؤال لـ "الاقتصادية" قال عمرو الدباغ إن عملية إدارة قضية التنافسية تعمل على تقليص الزمنية للتحسين تصنيف المملكة في تقارير التنافسية العالمية، مبينا أن التنافسية مقياس لمدى كفاءة الأنظمة والإجراءات.

وأبان الدباغ أن الهيئة لديها تنسيق دائم مع كافة الأجهزة الحكومية، بما في ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية، مشيرا إلى أن المعايير المستخدمة مرتبطة بقضية التنافسية بشكل عام وتريد أن تكون كقطاع حكومي أو خاص منافسين في كل الأعمال والبرامج التي تقوم بها، وهذه إحدى البرامج التي ستزيد من تنافسية القطاع الخاص في جزئية المسؤولية الاجتماعية.

وقال الدباغ "بلا شك المجتمع السعودي مجتمع خير وعطاء ولكن نريد المزيد منه من خلال تحويل هذا العمل الخيري إلى عمل مؤسسي يساعد المحتاجين بشكل أكبر، واهتمام شركات القطاع الخاص يجب ألا يقتصر على مدى ربحية الأنشطة، بل مدى المساهمة في تطوير البيئة والمجتمع.

وأضاف الدباغ "نسعى إلى تحسين البيئة التنافسية وبيئة الاستثمار والبيئة الاقتصادية الوقت نفسه من خلال هدف الهيئة المتمثل في خطة 10:10، أي الوصول للمرتبة العاشرة في تصنيف التنافسية على مستوى العالم بحلول عام 2010، ونتوقع تحسن مستوى تصنيف المملكة في التقرير المقبل.

وشدد الدباغ على أن كل تقارير التنافسية التي تصدر سواء من المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) أو منتدى IMD في لوزان تؤخذ بعين الاعتبار، ويتم الاستفادة منها في تحسين مستوى المملكة في مجال التنافسية العالمية.

وقال إن المعايير التي سيتم استخدامها في تقييم برامج المسؤولية الاجتماعية 28 معيار لتقييم أداء الشركات، وتسعى الهيئة العامة للاستثمار إلى تحسين أداء التنافسية بشكل عام وتحسين قطاع الشركات والأنظمة والإجراءات، وزيادة الإنتاجية لكي نصبح أكثر تنافسية، ولكن لا نريد من القطاع الخاص أن يهمل جانب المسؤولية الاجتماعية، ونريد أن يكون هناك تنافس في برامج المسؤولية الاجتماعية يؤدي التنافس في تحسين الإنتاجية وزيادة الربحية والتنافسية.

وأضاف الدباغ "وجود جهات عالمية محايدة مشهود لها مثل جامعة هارفارد ومؤسسة ACCOUNTABILITY المتخصصة في وضع وتصميم مؤشرات التنافسية المسؤولة، إضافة إلى تقييم أداء الشركات سيعطي مصداقية كبيرة لهذه الشركات، إضافة إلى معايير تقرير تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية IFC لقياس البيئة القانونية لأنشطة الأعمال، ممارسات التنافسية المسؤولة للشركات القطاع تمثل جزءا مهما من هذه المؤشرات، ولذلك فإن هناك علاقة مباشرة بين التنافسية وممارسات الشركات.

توقيع الاتفاقية بين مؤسسة الملك خالد وهيئة الاستثمار.

أمير عسير ومحافظ هيئة الاستثمار يحضران توقيع "الاقتصادية" مع هيئة الاستثمار.

د. عبد المحسن البدر يوقع مع ممثلة «هارفارد».

د. فهد الطياش ود. رشود الخريف.